[سورة الملائكة: أربعون وخمس آيات][1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾

﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مبدعها، قال ابن عباس رضي الله عنهما: (ما كنت أعلم معناه حتى اختصم إليّ أعرابيّان في بئر [٧٣٨/ب]، فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي: ابتدأتها) [2]، قيل: أصله الشق.

قال في "الأنوار": (كأنه شقَّ العدم بإخراجها [3] منه، والإضافة للتخصيص لأنه بمعنى الماضي)[4].

وقال في "المفاتيح": (المراد: شاقّها لنزول الأرواح منها وخروج الأجساد؛ بدليل ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾، فإنَّ في ذلك اليومِ تكونُ الملائكةُ رسلًا) [5]. وعلى ما قال تكون الإضافة بمعنى المستقبل.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ج، ح)، ليست في الأصل ولا في باقي النسخ.

(٢) رواه الطبري في تفسيره (١٧٥/٩)، والبيهقي في الشعب (١٥٥٩)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٦/٦، ٢٥٠/١٢) لأبي عبيد في فضائله، وعبد بن حميد، وابن الأنباري في الوقف والابتداء.

(٣) في (ح): (بإخراجهما).

(٤) ينظر: أنوار التنزيل (ص٥٧٤).

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب (٢/٢٦).

فإن قيل: هل هذا الحمد باعتبار اتِّصافه سبحانه بهذه الصفة أو بالنظر إلى إفاضة النعمة؟

قلنا: يَحتمِل الأمرين، وثالثًا؛ لأنَّ في إيجادِهما وجعلِ الملائكة رسلًا ظهورَ كمال القدرة التامة، والحكمة البالغة، والعلم والإرادةِ، وقد جعلَهما الله أسبابَ النِّعَم الدنيوية باعتبارات شتّى، والأخروية بالنظر إلى الاستدلال بوجودِ الصانع وصفاتِ كماله، والثالث: مجموع الأمرين.

و﴿أُوْلِيٓ﴾: اسم جمع وله حكمُه في الإعراب.

و﴿مَّثۡنَىٰ﴾ إلى الآخر: صفاتُ الأجنحة، وهي غيرُ منصرفةٍ للعَدل فإنَّ أصلَ ثُلاث: ثلاثة ثلاثة، وجعل تكرر [1] العدل السبب، والأَولى اعتبارُه مع الصفة، وليس هو كعُمر؛ فإن العدل فيه تحقيقيٌّ، بخلاف عمر فإنَّه تقديريٌّ، إلا أن يرادَ مطلقُ العدول.

والمعنى أن الله سبحانه خصَّ بعضهم بجناحين، وبعضهم بأكثر، ولما كانا بمنزلة اليدين فالزائد عليهما أقوى للطيران، وتفاوتهما بتفاوت مراتِبهم، لما روي عن النبي ﷺ قال: ((**رأيت جبريل ليلة الإسراء وله ستمائة جناح**))[2].

وفي ذلك الجواب عن وجه الثلاثة مع أن قياس الشفع أن يكون في كل شق نصفه.

وإن قيل: اثنين من كل جانب وثلاثًا من كل جانب، وروي أن النبي عليه السلام سأل جبريل أن يتراءى له في صورته فقال: ((**إنك لن تطيق**))، فقال: ((**إني أحب أن تفعل**))، فخرج في ليلة مقمرة فأتاه جبريل في صورته فغشِي عليه، ثم أفاق وجبريل مسنده وإحدى يديه على صدره والأخرى على كتفه، فقال: ((**سبحان الله ما كنت أرى أن شيئًا من خلق الله هكذا**))، فقال: ((**كيف لو رأيت إسرافيل؟! له اثنا عشر جناحًا، جناحٌ بالمشرق، وجناحٌ بالمغرب، وإن العرش**

(١) في (ح): (تكرير).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٦٠)، ومسلم (١٧٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح.

على كاهله، وإنه ليتضاءل الأحايين من عظمة الله حتى يعود مثل الوَصَع)) [1]، وهو العصفور الصغير.

وقيل الرسل: جبريل وميكائيل وعزرائيل، ولعله لم يذكر إسرافيل لما سبق.

والزيادة في الخَلق وإن حُملت على الأجنِحة، وقيل: الوجه أو الصوت أو الشعر أو الخط الحسن أو الملاحة في العينين، فالنظر إلى عموم اللفظ المتناول للأعضاء التامَّة والقوى الكاملة: كقوة البطش وكمال العقل والسماحة وغيرها. ويقرأ بالحاء المهملة[2].

قال في "الأنوار": (وهو استئنافٌ يبيِّن أنَّ تفاوتهم [3] في ذلك بمقتضى مشيئتِه ومؤدَّى حكمته، لا أمر يستدعيه ذواتُهم؛ لأن اختلافَ الأصناف والأنواع بالخواصِّ والفصول إن كان لذواتهم المشتركة لزم تنافي الأمور المتَّفِقة، وهو محال)[4].

وحاصل كلامِه يرجع إلى أنَّ المخصِّص لذلك إرادةُ [5] المختار لا غير؛ ولهذا عقَّبه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾.

﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢﴾

الفتح: إما مجاز السّبب للمسبّب، أو إشعاره للإطلاق والإرسال؛ لقرينة (لا مرسل) في قسيمه[6]، أي: أيُّ شيء أراد الله وصوله إلى بعض عباده من نعَمه التي لا تحصَى الدنيوية:

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٢٢١) من مرسل الزهري، وهي من أضعف المراسيل.

(٢) أي: (يَزِيدُ في الخَلقِ)، عن ابن مسعود. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٤).

(٣) في الأصل: (بقاؤهم)، وهو تصحيف، والتصويب من (ح).

(٤) ينظر: أنوار التنزيل (ص٥٧٤).

(٥) في (ب، ج): (لذلك الإرادة)، وفي الأصل وبقية النسخ سوى (ح): (لذلك إلا إرادة)، والمثبت من (ح) وهو الصواب.

(٦) في الأصل وبقية النسخ سوى (ح): (قسمه)، والمثبت من (ح).

كمطر وصحةٍ وأمن، ودينية: كهدايةٍ وعلم وغيرهما، لم يقدِر أحدٌ على إمساكها، وأيّ شيء أراد سبحانه إمساكَه من هذه الأمور فلا يقدِر أحدٌ على إرساله.

وتأنيث الضمير تارة وتذكيره أخرى نظرًا إلى معنى ﴿مَا﴾ وهي الرحمة تارة، وإلى لفظها أخرى، نحو ﴿مَن يَقْنُتْ﴾ ﴿وَتَعْمَلْ﴾[1].

واستُدِلَّ على سَبق الرحمة الغضبَ بذكرها مصرَّحًا بها والاكتفاء في قسيمها [2] المحتمل لإرادة الغضب أيضًا بالإضمار. ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن المراد بالرحمة: التوبة [3]، قيل: إن أراد الهداية لها والتوفيق فمقبول، وإن أراد أنه إن شاء أن يتوب على العاصي تابَ، وإن لم يشأ لم يتب، فمردود؛ لأن الله تعالى يشاء التوبة أبدًا، ولا يجوز أن لا يشاءَ، ولا يخفَى أنَّ هذا كلامُ أصحاب الاعتزالِ، وأنه في غاية الركاكة والبُطلان؛ لأن مشيئة الله تعالى عينُ إرادته[4]. والإله الذي لا يحصل مراده يكون عاجزًا، تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، وكيف يصح وهو العزيز الغالب الذي إذا أراد شيئًا لم يُغلب عليه، وأنه لا يفعل إلا بمقتضى الحكمة؟!

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤﴾﴾

قد سبق أنَّ مثلَ هذا الخطابِ الأصلُ فيه العموم، وما نقل عن ابن عباس من التخصيصِ بأهل مكة، وأنَّ نِعَمهم إسكان الخوف [5]، ومنع جميع العالم منهم، وأنه يجبى

---

(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ الآية [الأحزاب:٣١].

(٢) في الأصل: (قسمها)، وهو تصحيف، والتصويب من (أ، ح).

(٣) أخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم، كما في الدر المنثور (٢٥٣/١٢).

(٤) إرادة الله تعالى نوعان: إرادة شرعية، وهذه لا يلزم حصول مقتضاها، وإرادة كونية وهي المشيئة، وهذه لا تتخلَّف أبدًا، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

(٥) في (أ، ح، د، ن): (الحرف)، والمثبت من الأصل، ولعل صواب العبارة: (إسكان الحرم)، حيث أسكنهم حرمه، كما في الكشاف (٥٩٧/٣).

إليه ثمرات كل شيء وغيرها [1]، فلعل المراد أنهم المغلَّبون على غيرهم؛ فإنَّه إذا اجتمع الغائب والمخاطب غلب المخاطب.

ومما يؤيد التعميمَ اشتراك الكلِّ في مقتضى ذكر النِّعمة، والمرادُ بالذِّكر -سوى ذكرِ اللسان- الاعتقادُ بالقلب أنها من الله تعالى، وطاعتُه وعدمُ كفرانها، لا سيَّما وقد [٧٣٩/أ] انحصَر خالقيّة النِّعم في الله سبحانه، بحيث لا يُطلق على غيره، إن لم يجعل ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ صفة، فإنه حينئذٍ يكون الحصر في الخالقِ الرازق من السماءِ والأرض، لا مطلَق الرزق، بخلافِ ما إذا جُعل مستأنفًا؛ فإنّه قد تمّ الكلام في أنه لا خالقَ غير الله، ثمّ استأنف، وعلى هذا لا يكونُ له محلٌّ، وكذا إن جعل تفسيرًا لـ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ المضمّن عاملًا في ﴿مِنۡ خَٰلِقٍ﴾، ومحله الجرّ إذا جعل صِفة، و ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ قيل: مستأنف مثل ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ في أحد التقادير؛ لعدم استقامة الوصف، إذ يصير التقدير: لا إلهَ سوى ذلك الخالق، وهو غير صحيح؛ لأنَّ قولك: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ إثباتٌ لله، فلو ذهبتَ تقول [2] ذلك كنتَ منافيًا بالنفي بعد الإثبات.

ولقائل أن يقول: الوصف مستقيم؛ لأن التقدير: هل من خالق موصوف بأنه لا إله إلا هو؟ أي: لا خالق هكذا، وغاية ما في الباب أنه يلزم من طريق المفهوم أن يوجد خالقٌ لا على هذا الوجه، وفي المفهوم وعلى تقدير ثبوته لا مانعَ منه بناءً على جوازِ الإطلاق كما سبق.

ثم قال سبحانه: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ أي: بعد ثبوت أن الله هو المنعِم الحقيقيُّ كيف تصرَفون عن التوحيدِ إلى الشرك؟! أي: من الشُّكر إلى الكفران.

---

(١) ذكر هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما الزمخشري في الكشاف (٥٩٧/٣).

(٢) في (ح، د): (بقول).

وتقدير الجزاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾، أي: إن صدر ذلك منهم قياس بالأنبياء قبلك وهو مسبب [1] عن الجزاء لفظًا وهو: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ﴾، وجعل التنكير في ﴿رُسُلٌ﴾ للتعظيم، أي: رسل وأي رسل؟! أي: لهم عدد كثير ومعهم الآيات والنذُر، وكثرة العدد مستفادٌ من جمع الكثرة، و ﴿تَرْجِعُ﴾ تقرأ بفتح التاء [2]، وفيه الوعد والوعيد لجزاء الأعمال.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ۝٥ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝٦﴾

وجه الربط أنَّ جزاء الشكر والكفر لاحقٌ بصاحبيهما؛ لأن الله تعالى قد وعد ذلك، ووعده بالبعث والجزاء حقٌّ لا خُلف فيه، فلا تخدعنَّكم الدنيا والتلذُّذُ بنعيمها أو البقاء فيها عن الركونِ إليها والإعراض عن الآخرة، ولا يغرنَّكم الشيطانُ بأن يمنِّيَكم المغفرةَ مع ارتكابِ المعاصي؛ فإنها وإن جاز أن يغفرَها الله ولو من غير توبةٍ، لكنّه لا اعتمادَ عليه؛ فإنّه لا جزمَ بذلك، بل باحتمالٍ بعيد.

والغُرور بالضَّمِّ: جمع غارّ، كجُلوس جمع جالس، ويقرأ به [3]، أو مصدر، فهو كالعُقوق واللزوم.

ثم بيّن سبحانه أنَّ عداوتَه قديمةٌ، لا تؤمَن غوائلُه.

﴿فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ لكم بحسبِ الاعتقادِ والأفعال، واحذَروا منه في جميعِ أحوالِكم.

ثم أكّد عداوتَه وغرضَه من تلك العداوةِ، وهو أنه لا يدعُو حزبَه ومن تبِعه في مطاوعةِ الهوى والميل إليه إلا ليكونُوا مِن أصحاب السعير، والمرادُ ملازمُوها والخالدون فيها، وإن لم

(١) في (أ، ب، ج): (سبب).

(٢) وهي قراءة الحسن والأعرج ويعقوب وابن عامر وأبو حيوة وابن محيصن وحميد والأعمش وحمزة ويحيى والكسائي وخلف. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧/٣٤٥)، النشر (٢/٢٠٨-٢٠٩).

(٣) قرأ بضم الغين سماك بن حرب. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٤).

يتَّفق ذلك فلا أقلَّ من دخولها. وفي الجملة: من علم أن له عدوًّا قويًّا، وأنه لا مهرب منه، وهو قاصدٌ هلاكه، فإنه يستعدُّ لقتاله والصبر على مشاقِّه للظفرِ به.

﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾

ثمَّ بيَّن سبحانه أنّ من لم يصبرْ على العذابِ القليلِ اللاحِق به من مخالفتِه يتحمَّل مشقَّةَ النظر في الآياتِ والإيمان بالله وبالرسل [1]، بل أهمل ذلك حتى أداه إلى الكفر وجد العذابَ الشديد المؤبَّد.

وفي الجملة: طريقُ العقل اختيارُ الأسهلِ لدفعِ الأشدِّ، على طريقةِ العقل فإنَّ مَن وجد طريقين: أحدَاهما فيها شوكٌ، والأخرى فيها نارٌ، ولا بدَّ من أحدَيهِما، اختارَ الأولى على الثانية، وطريقُ الخلاصِ ليس إلا بالإيمانِ والعملِ الصالح؛ فإنَّ مع النجاةِ من العذابِ لهم مغفرةٌ عظيمة وأجرٌ في غايةِ الكِبَر، والتنكيرُ فيهما[2] يدلُّ عليهما.

﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾

هذا أيضًا تحذيرٌ من غوائلِ عداوتِه؛ لأن تقديرَه: هل يستوي من زُيِّن له سوءُ عمله باتِّباع[3] فرآه حسنًا ولم يرتدع، كمن لم يكن كذلك؟! والجواب متعيِّن.

ومعنى التزيينِ والإضلال واحدٌ، وقد أسندَه إلى إرادةِ الله سبحانه.

ثم سلَّى النبيَّ ﷺ حيث حزِن على إصرارِهم، نحو: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [الكهف: ٦]، فإنَّ ذلك لا ينفعُ مع إرادةِ الله إضلالَهم، كيف وقد صار ذلك مستَحسنًا عندَهم؟! وقيل:

(١) كذا العبارة في الأصل وسائر النسخ، ولعل فيها سقطًا، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (فيها)، والمثبت من (ح، د، ن)، وهو الأنسب للسياق.

(٣) كذا في الأصل وسائر النسخ.

التقديرُ في الجواب: ذهبت نفسُك عليهم حسرةً، فحذف لدلالة ﴿فَلَا تَذْهَبْ﴾ عليه، أو التقدير: كمن هداه الله، حذف لدلالة ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ﴾.

ومعنى ﴿لَاتَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾: لا تُمِتها حسرةً وفي الاغتمام على ما فات، فهي مفعولٌ له، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ معمولُ ﴿تَذْهَبْ﴾ نحو: مات عليه حُزنًا، أو بيان المتحسَّر عليه، وباعتبار أنَّ معمول المصدَر لا يتقدَّم عليه لم يصحَّ تعلُّقه بها، وتصحيح حَالِيَّتِها بأن يُفرضَ: كلها حسرات [٧٣٩/ب] لفَرط حيرتها[(١)]، وجمعها للمبالغة فيها، قال جرير[(٢)]:

مشَقَ الهواجِرُ لحمَهنَّ مع السُّرَى حتَّى ذَهَبن كَلَاكِلًا وصُدورا [(٣)]

أي: لم يبق إلا كلاكلُها وصدورُها.

والفاءان الأوَّليان للسببيَّة، والثالثةُ للمسبَّبيَّة، والوصفُ بالعلم على وجهِ المبالغة لصنيعهم تهديدٌ شديد.

﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴿٩﴾﴾

يناسب ذكرُه ذكرَ خلق السموات والأرض؛ فإنها من الأمور الأرضيَّة. وذَكَر الإرسالَ بلفظ الماضي، والإثارةَ بالمستقبل؛ لأن فعله سبحانه بـ(كن) المقتضيَة سرعةَ الوقوع، كأنه كان، بخلاف الرّيح، فإنها تؤلَّف في زمان، وهي أيضًا من الله حيث أحدَثها على صفة

(١) كذا في الأصل وسائر النسخ، وهو تصحيف، صوابه: (لفرط حسرتها)، كما في الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٥١).

(٢) هو: جرير بن عطية بن الخطفي، واسم الخطفي حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع، أبو حزرة، التميمي، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة ، كان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا، توفي سنة عشرة ومئة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٧، سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٠.

(٣) ديوان جرير (١/٢٢٧).

الإثارةِ، و(سُقْنا) و(أَحْيَينا) يناسِب المذكورَ أولًا، وإسنادُ الفعلِ إلى المتكلِّم في الصورَتَين لأنه لما تقدَّم إسنادُ الإرسال، كأنه قال: أنا الذي أرسلتُ سقتُ وأحييتُ، ففي الأول تعريف بالفعل العَجيب، وفي الثاني تذكيرٌ بالنِّعمة، فإن المقصودَ الإحياءُ، ووجه التشبيه قبولُ الأرض الحياةَ قبولَ الأبدان، وجمعُ الريحِ السحابَ كحصول اجتماعِ أجزاءِ البدَن، وسَوقُ الريح والسَّحابِ سَوقَ الروحِ والحياة إلى الميت.

قال في "الأنوار": (﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: في صحَّة المقدوريّة؛ إذ ليس بينهما إلا اختلاف المادَّة في المقيس عليه، وذلك لا مدخلَ له في كيفيَّة الإحياء) [(١)]. وأراد بصحَّة المقدوريَّة الإمكانَ الشامل في جميع المواد[(٢)]، وهو عِلِّيَّةُ الافتقار إلى المؤثِّر، وذَلِك يستلزِم ذِكرَ القادريَّة. وقيل: في كيفية الإحياء؛ لما رُوِي أن الله تعالى يُرسِل ماءً من تحت العرش ينبتُ منه أَجساد الخلقِ[(٣)].

فإن قيل: قد دلَّ البرهان على أن الكائناتِ بأسرِها إنما تقَع بإرادةِ الله تعالى، فما وجهُ تخصيص إسنادِ الإثارة إلى الرياح، والأمرين الآخرين إلى الله سبحانه؟

---

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل (ص٥٧٥).

(٢) في الأصل: (وأراد بصحة المقدورية لإمكان التشاكل في جميع المواد)، والمثبت من (ح)، وهو الصواب.

(٣) روى البخاري (٤٦٥١) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((**ما بين النفختين أربعون**))، قال: أربعون يوما؟ قال : أبيت، قال: أربعون شهرا؟ قال : أبيت، قال: أربعون سنة؟ قال: أبيت. قال: ((**ثم ينزل الله من السماء ماء ، فينبتون كما ينبت الب** قل)). وورد موقوفًا عن عبد الله بن مسعود ﷺ حيث قال: (يكون بين النفختين ما شاء الله أن يكونَ ، فليس من بني آدم إلا وفي الأرض منه شيء)، قال: (فيرسل الله ماء من تحت العرش ، منيًّا كمنيِّ الرجل ، فتنبت أجسادهم ولحمانهم من ذلك كما تنبت الأرض من الثرى) ثم قرأ : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ إلى قوله : ﴿كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾. أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/٣٣٦)، وعزاه في الدر المنثور (١٢/٢٥٧) لابن المنذر وابن أبي حاتم.

قلنا: لعلَّ ذلك باعتبار لما كان إثارة الرياح السحابَ من لوازمها وتأثيرها كان ذلك من تمام إرسال الرياح، ولا كذلك السَّوقُ إلى بلدٍ ميت، فإنَّ اختصاص الأمطارِ بمقامٍ دون آخر مع تساوِي الجهاتِ بالنسبة إلى الرياحِ لا يكونُ إلا بإرادةِ الحقِّ سبحانه، فناسبَ التخصيصَ وإحياءَ الأرض باعتبار وَهب الاستعداد للإنبات ليس إلا من الحقِّ تعالى، فناسَب التخصيصَ، فحاصِلُ الجواب أنَّ إسنادَ الجميع إلى الله تعالى.

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾ ﴾

تعقيبُه بما سبَق ليعلمَ أنَّ سببَ امتناع الكفرةِ مع ظهور دليلِ الإيمان طلبُ العزة، حيث لم يكونوا في طاعةِ أحدٍ، فبيَّن سبحانه أنَّ العزَّة التي يطلبونها ليسَت في الحقيقةِ إلا لله تعالى، فلا تُطلَبُ إلا منه، لا في عبادةِ الصنم، كما قال تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴾ [مريم: ٨١]، ولا ينافي ذلك قولُه سبحانه: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ ﴾ [المنافقون: ٨]؛ لأنها في الحقيقةِ وفي الذات لله، وأنها لرسول الله للقُرب من الله، وللمؤمنين بالقُرب من رسول الله ﷺ، كما قال سبحانه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ ﴾ الآية [آل عمران: ٣١].

والوصفُ بالجميع لشمولِ عِزَّتَي الدنيا والآخرة.

وصعودُ الكلم ورفعُ العمل لبيان العزّة؛ فإنهم قالوا: لا نعبُدُ من لا نراه، يعنونَ أنَّ البُعدَ من المعبود ذلٌّ. فبيَّن أنه وإن لم تحصُل الرؤيةُ فقد حصَل للعابِد العزُّ بذلك، فبيَّن أنَّ العزة بالإيمان والعملِ الصالحِ.

و ﴿ ٱلْكَلِمُ ﴾ وإن فسرها ابن عباس بـ(لا إله إلا الله) [1]، وقيل: ما قاله النبي عليه السلام: ((**قول الرجل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر**)) ، لا ينافي إرادةَ قراءة القرآن

(١) لم أقف عليه، وقد روى ابن جرير في تفسيره (١٩/٣٣٩) عن ابن عباس قال: (الكلام الطيب ذكر الله).

وسائر الأذكار، ولا يُشكل تمامُ الخبر أنَّه ((**إذا قالها العبدُ عَرج الملكُ إلى السماء، فحيَّا بها وجهَ الرحمن، فإذا لم يكن عمل صالح لم يقبل منه**))[1]، ولا قولُه: ((**لا يقبل الله قولًا بلا عمل، ولا عمل**[2] **بلا نية**))[3]؛ لجواز إرادة كون القبول قبولًا كافيًا في كمال السعادة لا أصلها؛ للخبر السابق، وما قيل: إن في الآية دليلًا على أنه لا يصعد الكلم إلا بالعمل الصالح، فلا دلالة في الآية عليه؛ إذ ليس فيه إلا بيان صعودها ورفع العمل من غير شرط، والخارج[4] يدلُّ على بطلانه؛ لأنَّ المذهب الحقَّ أنَّ قائلَ: (لا إله إلا الله)، المعتقدَ له، العارفَ، وإن لم يعمل صالحًا قطّ فهو من أهل السعادةِ بسبَبِها، وقيل: الرافعُ الكلمُ والمرفوعُ العمل؛ لأنَّه لا يقبل إلا من قائلها، والظاهر أنَّ الرافعَ هو الله سبحانه.

ويقرأ ﴿يُصْعَدُ﴾ على بناء المفعول[5]، وعلى بناء الفاعل من أصعد[6]، أي: الرجل القائلُ بها، و﴿الكَلَامُ[1] الطَّيِّبُ﴾[2]، وبنصب العمل[3] على أن الرافع الكلمُ أو اللهُ تعالى، تعالى، والمصعد بالأعمال والرافع بها الملائكة.

---

(١) رواه الثعلبي في الكشف والبيان (١٠١/٨) من حديث أبي هريرة ﷺ. قال الزيلعي في تخريج الكشاف (١٤٨/٣): "لم أجده هكذا مرفوعًا عن النبي ﷺ إلا عند الثعلبي، ورواه الحاكم في مستدركه موقوفا عن ابن مسعود، وكذلك البيهقي في الأسماء والصفات، وكذلك الطبري في تفسيره".

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ، والوجه: (ولا عملًا) بالنصب عطفا على (قولًا).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٦٨٥) من حديث أنس ﷺ مرفوعا، ولفظه: ((**لا يقبل الله قولا إلا بعمل، ولا يقبل قولا وعملا إلا بنية، ولا يقبل قولا وعملا ونية إلا بإصابة السنة**)). وإسناده ضعيف جدًّا؛ فيه أبان بن أبي عياش، قال ابن حجر في التقريب (١٤٢): "متروك". وقال الزيلعي في تخريج الكشاف (١٥٠/٣): "حسَّن ابن عساكر هذا الحديث، وغلط؛ فإن هذا الحديث لا يصح مرفوعًا، وإنما يعرف من كلام الثوري".

(٤) مقصوده بالخارج –والله أعلم– الخارجُ من النار ممَّن قال: لا إله إلا الله ولم يعمل خيرًا قطّ.

(٥) عن الضحاك. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٤).

(٦) أي: ﴿يُصْعِدُ﴾، عن أبي البرهسم. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٤).

ووجه تخصيصِ الكلم بصعودِها بنفسِها في القراءةِ السابقةِ؛ لأنها أشرفُ، ونظيره [٧٤٠/أ] أن الأشرفَ يدخُل على السلطانِ من غير واسِطة.

فإن قيل: لمَ وصف الكلمَ بالطيب والعمل بالصالح؟

قلنا: لعلَّ وجه المناسبة أنَّ الكلمات إنما تَنفَع المتكلِّمَ باعتبار مدلولاتها، وإفادَتُها معنويَّةٌ، فهي أولى بالوصفِ بالطِّيب، كما يُقال: لفلانٍ أصلٌ طيِّبٌ طاهِر، بخلافِ سائر أعمال الجوارح، والصلاحُ يشمل الكلَّ.

و﴿ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ منصوبة صفةٌ للمصدر، أي: المكرَات السيِّئات؛ لأنَّ (مَكَر) لازم، وحُمِلت على مكرِ قريش الذي سوَّلت لهم أنفسُهم في دارِ النَّدوَة، وقد سبَق في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ﴾ الآية [الأنفال: ٣٠]، والحملُ على الأعمِّ سديد[٤]، غيرَ أنَّ انحصاره الفساد في مكرهم بتقديم الضمير يناسِب ذلك لظهورِ بوارِ مكرهم وغلبةِ مكرِ الله، حيث عذَّبهم ببدرٍ، وفضحَهم كما سبق.

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

---

(١) في (ح): (الكلم) وهو تصحيف.

(٢) عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والسلمي وإبراهيم. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٥).

(٣) عن عيسى بن عمر وابن أبي عبلة. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص ١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٥).

(٤) في الأصل: (وسديد) والواو زائدة، والتصويب من (ح).

هذا الكلام على طريقة الانتقال من دلائل الآفاقِ إلى دلائل الأنفس، والمخلوقُ مِن الترابِ قيل: آدمُ، ومن النطفةِ أولادُه، والأولى [أن] (١) يُقال: إنّه خطابٌ مع الناس، وأنهم خلِقوا من النطفةِ الكائنة منَ الترابِ.

ومعنى ﴿أَزْوَٰجًا﴾: أصنافًا، أو ذكورًا وإناثًا، أو أمَرَكم بالتزوُّج.

و﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ حال، أي: لا يحصل الحمل والوضعُ إلا معلومَين لله تعالى.

ومعنى ﴿مَا يُعَمَّرُ﴾: أنه لا يمدُّ في عُمُر مَن مَصيرُه إلى الكِبَر، ولا ينقص من عُمُر المعمَّر لغيره بأن يُعطَى له عمُرٌ أنقصُ من عُمُره، ولا ينقص من عمُر من جعل عمرَه ناقصًا، وجعل الضمير له وإن لم يُذكر لدلالَةِ مُقابِلِه عليه، وإن جعل الضميرَ للمعمَّر ففيه تجوُّزٌ لم يخِلّ بالفهم، فإنه لا يشتَبه على المتأمِّل أنه لا يتعاقَب أن يكونَ معمَّرًا -أعني طويل- ومنقوصًا من عمره، فهو كقولهم: لا يثيب الله عبدًا ولا يُعاقبه إلا بحقٍّ في أنَّ كلَّ حكمٍ لعبدٍ، فالتقدير: لا يُعمَّر من معمَّر ولا يُنقص من عمُر أحدٍ (٢)، وقيل: الزيادة والنقصان لواحد بأسباب مختلفة أُثبِتت في اللوح، مثل أن يكونَ قد قدِّر أنه إن حجَّ وغزا أو إن فعَل أحدهما مثلًا فعمره ستون وإلا فأربعون، ويؤيِّده قولُ النبي ﷺ: ((**إن الصدقة والصلة يعمران الديار ويزيدان في الأعمار**)) (٣)، وعن كعب عن طعن عمر: لو (٤) دعا لأُخِّر في أجله، فقيل له: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ (٥)، فقال: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ﴾ (١).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ، ولعله تصحيف، وصوابه: (من عمرِ آخَرَ) كما في تفسير الطبري (١٩/٣٤٢).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٢٥٩) وأبو يعلى (٤٥٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: ((**صلة الرحم وحسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ، ويزيدان في الأعمار**))، قال ابن حجر في فتح الباري (١٠/٤١٥): "إسناده رجاله ثقات".

(٤) في (ح): (لولا).

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: =

وقيل: التمام ستون، وقيل: ما يتمّ من عمر واحدٍ حيث يكتب في صحيفة عمره يومًا فيومًا، وكذا ما ينقص. وقرأه يعقوب على بناء الفاعل(٢).

والمشار إليه باليَسير إمَّا الحفظ، أو الزيادة والنقصان، أو الخلق من التراب، ويحتمل الأعمَّ وجعل ذلك للمذكور.

﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾﴾

هذا ضربُ مثلٍ للمؤمنِ والكافر، أو الإيمانِ والكفرِ، فناسب تعقيبَه حال صاحبِ الكلِم والمكر البائر، وما قيل: إنَّ ما بعدَه من صِفاتهما وما عَلق بهما ذُكِر على سَبيل الاستطراد، فيه نظر؛ فإنَّ لقائلٍ أن يقولَ: فائدة ذلك أنَّه لما أوهم أنَّ البحر المالح الممثَّل بالكافر كان ظاهرُ الحكمةِ أن لا يُخلَق، فبيَّن فائدةَ خلقِه، وكذلك الكافر، فإنَّه وإن لم يؤمِن فلعلَّه يصير سببًا لمؤمِن، كما قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وهو كإخراج ما في البحر من الفوائِد، والحاصِل أنَّ المقصودَ بيانُ عدمِ تساوي الفريقَين، فإن المؤمنَ والكافرَ وإن استوَيا في بعض الصفاتِ كالسخاوَة والشجاعَة، لكن اختَلَفا، فإنَّ الكافرَ قد لحِق به ما غيَّره عن فطرتِه الأصليَّة، كما أفسد الملحُ الماءَ العذب.

والفرات: أعذبه أو الخالص. ويقرأ ﴿سِيغَ شَرَابُهُ﴾(٣)، والملح وإن كان هو المالح إلا أنَّ أهلَ اللغة ماءُ البحر إذا كان فيه ملوحة لا يُقال: مالح، وقيل: هو في الأصل كذلك،

= ٣٤].

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١٣٧/٢)، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن كعب به. وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٣٧٩/٦) لابن جرير وابن المنذر.

(٢) أي: ﴿يَنْقُصُ﴾. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٣٦٦-٣٦٧).

(٣) عن عيسى البصرة. ينظر: شواذ القرآن (ص١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٥).

وقيل: بل بامتزاج الملح به. والأجاج: أشدُّه، حتى قيل: إنه من أجت النار، كأنه يحرق من شدة المرارة.

﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ﴾ السَّمَك، ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ﴾ اللؤلؤ والمرجان.

وقد اختُلف في أنَّ كلًّا منهما يَخرُج من كلٍّ منهما، أو اختصَّ البعضُ بالبعض، أو الكلُّ بواحد منهما، إمّا المالح وإمّا العذب.

وضمَّة ﴿ٱلْفُلْكَ﴾ هنا ضمَّة الجمع؛ بدليل ﴿مَوَاخِرَ﴾ أي: شواقَّ للماء، يقال: مخَرتِ السفينة إذا جاءت[1] وذهبت، ويُقال للسحاب: بنات مخر؛ لأنها تمخر الهواء، والسفينة من السَّفنِ؛ لأنها تَسفِن الماء، كأنها تقشِر كما تمخُر، وقد تجري سفينتان بريحٍ واحدة.

ولام ﴿لِتَبْتَغُوا۟﴾ عِلَّةُ ﴿مَوَاخِرَ﴾ وما دلَّ عليهِ جميعُ الأفعالِ المذكورة.

وذكر الشُّكر بحرف الترجي باعتبارِ الظاهر، كما هو الواقعُ من عدَم شكرِ أكثرِ الناس، وكلُّ ذلك من فضلِ [الله][2] على الناس.

﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾

هذا استدلالٌ آخرُ باعتبار [٧٤٠/ب] اختلافِ الأزمنة، والأجلُ المسمَّى إمَّا أقصى منازلهما أو يومُ القيامة، وأمثالُ ذلك وإن كانت في صورة التَّكرير لكنَّها بحسَب الحال لها فوائدُ بحسب الانضمام إلى غَيرها.

---

(١) في الأصل: (حامت)، والمثبت من (ح، د، ن)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

ثم قال: ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ أي: الموصوفُ بإحداث الكائناتِ على الوجه المذكور ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾؛ لأنَّ استحقاق الخِدمة بحسب الملك، فإذا كان كلُّه له فلا عبادةَ لغيره.

و﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ إخبارٌ عن ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، أو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ خبران، و﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ وقعت قسيم[1] ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾.

وذُكِرت هنا لطيفة، وهو أن الله سبحانه ذكر لاستحقاقه العبادة أمرين: القدرةَ الكاملة، والملك، ولم ينفِ عن آلهتهم الأوَّل، بل الثاني؛ لأنهم كانوا معترفين بأن لا خالق غير الله.

والقطمير: لفافةُ النواةِ، وهي القِشرة الرقيقةُ الملتفَّة عليها.

ثم قال: إن تدعو آلهتَكم ﴿لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾؛ لكونها جمادات، ولو فُرِض سماعُها لما استجابوا لكم إلى ما تَدعُون، إمَّا لأنها غيرُ قادرةٍ، أو مبرأةٌ [2] عنكم، ويؤيِّده أنهم يكفُرون بإشراككم إيَّاها مع الله سبحانه حيثُ قالوا: ﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨].

ثم إن كان المرادُ الملائكةَ فلا خَفاء، وإن كان المرادُ الأوثانَ فاللهُ تعالى ينطِقُها بالكلام.

ولا يُنبِئ بالخبرِ أحدٌ مثلُ الخبير بالحال، أي: الذي أخبرتكم عن حالِ معبوديكم هو الحقُّ. وما قيل: إنّ خبيرًا صفَةٌ لله يشكل بإثباتِ المثل لله تعالى، فهو كضَرب المثل لذلك المعنى.

﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿١٧﴾﴾

حمل تعريف ﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ على إفادةِ أنهم جِنسٌ الفقراء لشدَّة [فقرهم] [3]، وإن كان يشمَل الفقرُ جنسَ الإنس وغيرهم؛ وذلك لأنَّ سبب الضعف [1]، وقد شهِد الله بذلك في

(١) في (ج): (قسم)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (ومبرَّأة)، والمثبت من (ح)، وهو الأنسب.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في (ب)، ليست في الأصل ولا في سائر النسخ.

قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، و﴿خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، والتنكير يفيدُ أنهم بعضُ الفقراء.

فإن قيل: لو كان الضعفُ السببَ فكم من حيوان هو أضعف، فما وجه هذا القول؟

قلنا: لعلَّ السببَ أنَّ حاجة غيرِ الإنسان إمَّا إلى النِّعَم الظاهرة وحدَها كسائر الحيوانات، أو الباطنَةِ وحدها كالمَلَك، أعني الحاجة إلى المعارف الإلهية، والإنسان محتاج إليهما جميعًا، فهو أفقَر، فالوصف بالحميد بعد الغنيِّ للإشارة إلى أنَّ إفاضةَ هذه تقتضِي الحمدَ عليها، وإلا فالغنيُّ إذا لم ينفَع غيرَه لم يستحقَّ الحمد.

ثم قال سبحانه على وجهِ الغضَب حيثُ عبَدوا غيرَ الله: ﴿إِن يَشَأْ﴾ أن يذَهبَ بكم، ويُفنكم، ويأت بقومٍ آخرين غيرِكم يعبدونه ولا يُشركون به شيئًا، أو بعالَمَ آخرَ لا يعرفونه[٢]؛ لفَعَل، وما ذلك بممتَنعٍ عليه، وفيهِ دفعُ وهمِ من يتوهَّم أنَّ هذا الملك كمالٌ، فلا ينبغي أن يزولَ، فإنه قادر على أجمل وأحسَن منه، وذلك إشارةٌ إلى الإذهاب والإتيان.

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾

مِن تتمَّة مقتضَى الإذهاب إذ ذاك في بيان مثقلة[٣] المعاصي، أي: لا تحمل نفسٌ وازرة أي حاملة ثقل الآثام التي اقترفتها إثم غيرها، ولا تؤاخذ به، بل لها ما كسَبت، وعليها ما اكتسَبت، وذكر الوازرة دون النَّفس لأنَّ المرادَ بيانُ حالها.

---

(١) كذا العبارة في الأصل وسائر النسخ، ولعل صواب العبارة: (لأن السبب الضعف)، والله أعلم.

(٢) في (ح، د): (لا تعرفونه).

(٣) في الأصل كلمة غير منقوطة، تشبه كلمة: "مثليه"، والمثبت من (ح)، والعبارة قلِقة.

ولا يُشكل بقوله: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]؛ لأنَّ وبالَ الإضلالِ كالضلالِ في أنَّه وزرُ نفسِ المضِلِّ، ويدلُّ عليه ﴿وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وفائدة ذكر نفي حملها بعدَه بيانُ أنها لا تقدِر أن تحملَ وإن استغاث بها أحدُكم [لم][(١)] تُغثه، ولو كان المدعو من أقاربه حتى الآباء والأبناء، وجعله اسم ﴿كَانَ﴾ لدلالة ﴿تَدْعُ﴾ عليه، وتذكيره مع ذكر النفس للتغليب المشعِر بالتعميم.

والمرادُ بالمدعوِّ المطلَق لا العامّ ليشكل أن يكونَ ذا قربى. ويقرأ ﴿ذُو قُرْبَىٰ﴾[(٢)]، وحمَله في "الأنوار"[(٣)] على حذف الخبر؛ لئلا يلزم تفكُّكُ النظم[(٤)]، إذ المعنى: ولو وُجِد ذو[(٥)] قربى.

ولقائل أن يقول: لا تفكُّكَ لأنَّ المراد: وإن وجدَت المثقلةُ ذا قربى، والعُدول إلى بناءِ المفعولِ لتعيُّن ظهور المرادِ، وحِصر فائدةِ الإنذار في الخاشي مِن عذابه حالَ كون العذاب غائبًا عنهم أو غائبين عنه؛ لأن المراد أصحابُ النبيِّ ﷺ، وكان هذا شأنَهم. هكذا قالوه.

ولقائلٍ أن يقول: الأولى النظَرُ إلى عمومِ اللفظ، والحُمل على أنَّ كمال فائدةِ الإنذار لا تظهَر إلا في مثله.

وغفل هذا القائلُ عن تعلُّق ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ بما قبلَه، حيثُ فسّر بأنه لما غضِب عليهم في قوله: ﴿إِن يَشَأْ﴾ أتبعَه الإنذار، فإنه لا اختصاصَ له بقومٍ معيَّن.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

(٢) عن اليماني والضحاك. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٥).

(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل (ص٥٧٧).

(٤) في الأصل: (الظلم)، وهو تصحيف، والتصويب من (ح).

(٥) في الأصل: (ذا)، والتصويب من (ح).

﴿وَمَن تَزَكَّىٰ﴾ اعتراضٌ بَيَّن ما سبق، ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ﴾ لتأكيدِ خشيتَهم وإقامَتهم؛ لأن التزكِّي التطهُّر بفعلِ الطاعات وترك المعاصي.

﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾

الأعمى والبصير مثلٌ للمؤمنِ والكافر، أو للهِ ولمعبودِيهم، أو الجاهِل والعالم، والأربعةُ بعدها حُمِلت على أنها للحقِّ والباطل وما يترتَّب [1] عليهما[2] من الثواب [٧٤١/أ] والعقاب. وقيل: الظلماتُ والنور الكفرُ والإيمان، أو الجهلُ والعلم، والأحياءُ والأموات مِن هذا القبيل. وقيل: العقلاءُ والجهلاء.

والحَرور كالسَّموم، غير أنه يكون بالليل والنهار، وقيل: الجنة والنار، وقيل: الحقّ والباطل، والحَرور فعول من الحرارة للمبالغة فيها، وقيل: باللَّيل.

﴿وَلَا﴾ هذه زيادات لتأكيد معنى النفي؛ ولهذا لم يُوَسَّط بين الأعمى والبصير؛ لأن المنافاةَ بينهما بحسَب الوصف وبين الثاني ذاتِيَّة، فإنَّ كلًّا منهما ضدُّ الآخر، والأحياءُ والأمواتُ بالأوَّلِ أشبه.

فإن قيل: هل لهذا الترتيبِ فائدةٌ؟

قلنا: يحتمل أن يكون كلٌّ منَ المتأخِّر كالبيان للمتقدِّم، فإنَّه يشير بالظلمات إلى الأعمى، وبالنور إلى البصير، فيكون كالدليل على الأوَّل، وعدمُ استواء الظلمات والنور مدلولٌ عليه بأنَّ المتنعِّم بالجنَّة المستفادة من نورِ الهداية، كما قال تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ

(١) في (ح، د، ن): (ترتب).

(٢) في الأصل: (عليها)، والمثبت من (ح، د، ن).

﴿أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَىٰكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾ [الحديد: ١٢]، [ليس] [١] كالواقع في الظلمات المعذَّب بالنار، كما قال تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ الآية [الحديد: ١٣].

وحاصل الجميع إلى السعيد هو الحي في الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، وفي ضدِّه قال: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١].

فإن قيل: ما السرُّ في عدم مساواةِ الظلماتِ والنور لفظًا دون غيرها؟

قلنا: لعلَّ ذلك للإشارة إلى أنَّ نور العقلِ أمرٌ واحد، وللظلمات مراتِب؛ كالجهل والشكِّ والوهم، وأن الله يُسمع بيانَ سبب حصول من لم يؤمن ولم يسعد بنور الإيمان [٢] هو أن الله لا يهدي إلا من تعلق قضاؤه بإيمانه، واقتضت مشيئته هدايته، وأما أنت -يا محمد- فقد [٣] خفي عليك أمرُ من عَلِمْنا منه الإيمانَ، فتسعى في حصول الإيمانِ ممن [٤] قُدِّر كُفرُه، فمثلك كمثل من أراد إسماع المقبورين، وما أنت إلا نذير، فعليك أن تُبلِّغ الإنذار.

ولعلَّ فائدةَ ذكره بيانُ فائدةِ البعثةِ؛ فإن عمومَ الإنذار قد يَنتفع به من لم يُطبَع على قلبه.

فإن قيل: ما وجهُ الجمعِ بينه وبين خطابِه ﷺ مع أصحابِ قتيل بدر، وقوله لعمر حينئذ: ((**ما أنتم بأسمع**)) [٥]؟

قلنا: المراد بنفي الإسماع ما يستقلُّ به النبيُّ ﷺ، وأمَّا من أراد الله بواسطتِه فلا مانع منه، وإسماع أصحاب بدر من قبيل الثاني.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

(٢) كذا العبارة في الأصل وفي سائر النسخ.

(٣) في الأصل: (فقى)، وهو تصحيف، والتصويب من (ح).

(٤) في الأصل: (فمن)، وهو تصحيف، والتصويب من (ح).

(٥) أخرجه البخاري (٣٧٥٧)، ومسلم (٢٨٧٥)، من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ٢٤ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ ٢٥ ثُمَّ أَخَذۡتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ٢٦ ﴾

تحقيقٌ لكونه عليه السلام نذيرًا.

و﴿ بِٱلۡحَقِّ ﴾ قيل: حال من أحد الضميرين، أي: محقَّين أو محقًّا.

ولقائل أن يقول: جاز أن يكونَ منهما كقولهم: لقيته راكبَين، أو صفة للمصدَر أي: إرسالًا بالحقّ، أو التقدير: بشيرًا بالوعد الحقِّ ونذيرًا بالوعيد الحقِّ، فهو معمولهما.

والأمةُ: الجماعةُ الكثيرة، وأهلُ كلِّ عصرٍ هم أمةٌ بالبعثة [1]، وقيل: المصدِّقون بالرسول، وهم الذين يعتبرون إجماعهم، وهو ليس بسديدٍ إلا من يرى اتفاقَ العوام شرطًا في الإجماع[2]، وضَعفُه ظاهرٌ، ولا يشكِل تعميمُ الأمةِ بزمان الفترة لبقاءِ أثرِ الإنذارِ كما في زمنِ عيسى عليه السلام؛ فإنه بقِي الأثرُ إلى بعثةِ النبيِّ ﷺ. وما قيل: إنه إنما اكتفى بالنذارةِ لأنها مشفوعةٌ بالبشارة فيدلُّ ذكرها على ذكرها، فلقائل أن يقول: هلَّا عكَس.

فالجواب: أنَّ تأثيرَ الإنذار أعظَم، فإذا كانوا قد كذَّبوا مع النذارة فالبشارة أولى. وقيل: النذيرُ منهم، وهو غيرُ لازم لقضيَّة النبي ﷺ في كونه مبعوثًا إلى كافَّة الإنس والجنِّ.

وقوله: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾ إلى آخره [3] على طريقة تسلية النبيِّ ﷺ على أبلغ وجهٍ، حيث بيَّن أنهم كذَّبوا رسلَهم مع أنهم جاؤوهم بالمعجزات الواضِحات وبالصحف.

والكتاب المنير: قيل: التوراة والإنجيل والزبور.

---

(١) كذا العبارة في الأصل وسائر النسخ.

(٢) القول بأنَّ العوام يعتدُّ بهم في الإجماع حكاه ابن الصباغ وابن برهان عن بعض المتكلمين، واختاره الآمدي، ونقله الجويني وغيره عن أبي بكر الباقلاني. وقال جمهور الأصوليين: إنه لا يعتدُّ بالعوام في الإجماع. ينظر: البحر المحيط للزركشي (٥٠٩/٣).

(٣) في (ح): (الآية) بدلًا من (إلى آخره).

وإسناد مجيء المذكورات إلى جميعهم مع أنَّ بعضَها يعمُّهم كالبينات، وبعضَها يخصُّ بعضَهم كالتوراة؛ لوقوعها في جنس من قبلهم. وما قيل: إنَّ التَّكرار إنما جاز لاختلاف اللَّفظين ليس بقويٍّ؛ لظهور اختلافِ المعنى، ومما جاء للتسلية قوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ أي: بأنواع العذابِ، فكيف كان إنكاري بالعقوبةِ والتغيير؟!

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾

نوعٌ آخر من الاستدلال على وحدانيته وكمال قدرته، وفيه تلوينُ الخطاب، وذكر الإخراج بصيغةِ التعظيم لعلَّه لاشتماله على بدائع الصنائع، وهي أنَّ الثمراتِ كالرمان والعنَب ونحوهما قدَّرها مختلفة الألوان والهيئة، مع اشتراكها في كونها نباتات، دليل على أنَّ اختصاصَها ليس إلا بإرادةِ الصانع، وذكر الجبال بعدَها كالجوابِ لمن يقول: لعلَّ اختلاف[1] ألوان النبات ببعض البقاع كالزعفران لاختلافها، فقال: فاختلاف تلك البقاع [٧٤١/ب] لا يكون إلا بالإرادة.

والجُدَد: الخطوطُ والطرائق، جمع جدَّة، كعدد وعدَّة، قال لبيد:

أو مُذْهَبٌ جَدَدٌ على الواحد[2]

ويُقال للخطة السوداء على ظهر الحمار، وقد يكون للظبي اثنان يفصلان بين لوني ظهره وبطنه بكونهما مِسْكيَّتين.

(١) في الأصل: (الاختلاف)، وهو تصحيف، والتصويب من (ح).

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ، والبيت في ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ص ١٥١):

أَوْ مُذهبٌ جَدَدٌ على ألواحِهِ *** نَّ الناطقُ المبروزُ والمختومُ

والضمير المؤنَّث يعود إلى الجبال، وما قيل: إنه للحُمر لأنَّ بعضها أشدُّ ضعيفٌ، وإن كان المرجوع إليه أقربَ بخلاف غرابيب [سود][(١)]؛ فإنّ عطْفها على البيض أولى من الجدد. والمعنى على الثاني: منها ما هو ذو جدد، ومنها ما هو على لون واحد.

وإضمار المضاف ليرجع إلى قولك: ومن الجبال مختلف ألوانه، نحو ﴿ثَمَرَٰتٍ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَا﴾ غرابيب، وهي تأكيد حيث يدل على المراد بالإضمار والإظهار، يُقال: أسود غربيب، كما يُقال: أصفر فاقع، وهو الذي أغرب في السواد، ومنه الغُراب.

والسود[(٢)].

ويقرأ: ﴿جَدَائِد﴾، و﴿جُدُد﴾[(٣)]، [كسفائن وسُفُن] [(٤)]، [وقد فُسِّر بها قولُ أبي ذؤيب في وصف حمارٍ وحش:

جَوْنُ السَّرَاةِ له جَدائِدُ أربَعُ[(٥)]

و﴿جَدَد﴾[(٦)]][(٧)] بفتحتين، وهو الطريق الواضح، والخطوط المنفصل بعضها عن بعض، بدل منها.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ دليل آخر على كمال القدرة.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ، والظاهر أن في هذا الموضع سقطًا، والله أعلم.

(٣) عن الزهري. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٦).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

(٥) عجز بيت، وصدره: والدَّهرُ لا يبقَى على حَدَثانِه. والجون: الأسود، والسراة: أعلى الظهر، والجدائد: الأُتُن. ينظر: ديوان الهذليين (١/٤).

(٦) عن الزهري. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٦).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

وقد قسم سبحانه دلائلَ الخلقِ في العالم على قِسمين: حيوانٍ، وغيرِ حيوان، وهو إما نباتٌ، أو معدِنٌ.

وتذكير الضميرِ في ﴿أَلْوَٰنُهُۥ﴾ لإرادةِ الجِنس، وهي أولى من تقدير: مَا يختَلف، أو مَن، فقوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ﴾ صفةٌ لمقدَّر، وعند الكوفيِّين: صفةُ مَا أو مَن.

ويقرأ ﴿وَالدَّوَابِ﴾ بالتخفيف[1]؛ هربًا من التقاء الساكنين، كهَرَب من قرأ: ﴿وَلَا الضَّالِينَ﴾[2]، غيرَ أنَّ ذاك أولهما، وحذف هذا آخرهما.

ومعنى ﴿كَذَٰلِكَ﴾: أن هذا الاختلاف كاختلاف الثمرات.

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾

كلمة ﴿إِنَّمَا﴾ للحصر، فيفيد أنه لا يخشى من عباد الله أحدٌ من الله إلا العلماء، ولو أخّر المفعول لانعكس الحصر على معنى: أنهم لا يخشَون أحدًا إلا الله، والمعنى على الأول؛ لأنه لما تقدَّم ذكر آثار صنائعه وغرائب بدائِعه، فكأنَّه قال: إنما يخشى مثلك -يا محمَّد- ممن[3] عرف الله حقَّ معرفته، كما أشار إليه ﷺ: ((**أنا أعلمكم بالله، وأخشاكم له**))[4].

---

(١) عن الزهري. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٦).

(٢) قرأه الزهري بتخفيف اللام حيث وقع. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٤٦).

(٣) في الأصل: (من)، والمثبت من بقية النسخ، وهو الأنسب.

(٤) أخرجه البخاري (٢٠)، وأحمد (٢٤٩١٢) واللفظ له، من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه مسلم (١١٠٨) من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه بلفظ: (أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له).

والمراد العلماء بالله بجميعِ صفاتِه التي يجب [على المؤمن] [1] أن يَعلمَ من توحيدِه وعلمِه وقدرتِه وإرادتِه، حتى إنَّ أفعالَ الله واقعةٌ بقدرتِه. إنَّ جميعَ ما يظهر في الوجودِ منه تعالى؛ لقوله سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

ويقرأ برفع (الله)[2] على معنى: إنما يعظِّم اللهُ من عبادِه العلماءَ كما يعظَّم المخشِيُّ.

وعلى الأول فالآيةُ عامَّةٌ وإن قيل: إنها وردَت في أبي بكر ﷺ حين ظهَر فيه خوفٌ حتى عُرِف فيه، فكلَّمه النبيُّ ﷺ في ذلك، فنزل فيه [3]؛ لأنَّ النظرَ إلى عمومِ اللَّفظ. وقال عليه السلام: ((**كفى بخشيةِ الله عِلمًا، وبالاغترار جهلًا**))[4].

وما قيل: إنَّ كونَه سبحانه عزيزًا غفورًا تعليلٌ لوجوب الخشية في الوصف الأول ظاهر، وفي الثاني لعلَّه باعتبار فواتِ الغفران، والعياذُ بالله تعالى.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾﴾

لما بيَّن سبحانه حال العلماءِ بالله ذكر العلماءَ بكتابِ الله، العامِلين بما فيهِ، والمداوِمين على تلاوَته. والمرادُ القرآنُ، وما قيل: إنَّه العلمُ به أو الأخذُ بما فيه، أو أنَّهم أصحابُ رسول الله ﷺ، وأنَّ المرادَ القراءةُ في الصلاة، فيصِحُّ حمل اللَّفظ عليها بتجوُّزٍ. وقيل: هم المؤمنون.

فإن قيل: ما وجهُ الربط بما تقدَّم؟

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو ثابت في (ب).

(٢) عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٦).

(٣) رواه الثعلبي في الكشف والبيان (٨/١٠٥-١٠٦) عن عطاء الخراساني مرسلا.

(٤) إنما يروى هذا موقوفًا على ابن مسعود ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١٠٤)، الطبراني في المعجم الكبير (٩/١٨٩)، والبيهقي في الشعب (٧٤٦).

قلنا: لعلَّ ذلك استئنافٌ يبيِّن به حالَ العلماء، كأنّ سائلًا قال: وما حالهم مع الخشيةِ التي هي عمَل القلب؟ فبيَّن أنَّ لهم عملَ الجوارح من الذكرِ اللسانيِّ، وعملَ سائر الجوارح، ومع أعمال البدنيّة المالية، فهم الجامِعون للمنافعِ المختصَّة بهم والمتعدِّية إلى غيرهم.

والمغايَرة بين المستقبَل والماضي قيل: لأنَّ أوقاتَ التلاوةِ أعمُّ مِن أوقاتِ الصلاة والزكاة، أو لأنَّ الصلاة سابقة على التلاوة.

و﴿يَرْجُونَ تِجَٰرَةً﴾ خَبر ﴿إِنَّ﴾، أو حال، أي: أنفَقوا وجعَلوا جميع ذلك ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾. وخبر ﴿إِنَّ﴾: ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾.

و﴿لَّن تَبُورَ﴾: لن يقَع فيها كسادٌ وتلَف، أو لن تفسُدَ.

وقولهم: طلبُ الثواب ينبغِي أن يقيَّدَ بصالح الأعمال لتحقيق معنى التِّجارة، وقيل: متعلِّق بـ﴿يَتْلُونَ﴾، وقيل: هي الجنة، و﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ علَّة ﴿لَّن تَبُورَ﴾؛ لأنها لو هلكت لم يحصُل لهم أجر.

والزيادةُ من فضلِه وإن حُمِلت على مضاعفةِ الحسنات، والشفاعةِ فيمن يستحقُّ النار، والفسحِ في القَبر، لكن الحملُ على الأعمِّ أولى، وقد يكونُ زيادةً على سبعمائة كوعدِ المضاعفَةِ هناك. وكونه سبحانه ساترًا للسيئات مثيبًا على الصالحات يحتمِل أن يكونَ للزيادةِ وللجَميع.

﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [٧٤٢/أ]

ترغيبٌ في التلاوةِ، وكالدَّليل على إعطاءِ الأجرِ عليها.

والكتابُ: القرآنُ، فيكونُ ﴿مِنَ﴾ للبيان، وكذا إن حمل على اللوح، وللتَّبعيض إن حُمِل على جِنس الكُتُب.

و﴿هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ أبلغُ من قوله: حقٌّ؛ لإيهام الحَصر، فيكون ﴿مُصَدِّقًا﴾ حالٌ مؤكِّدة، فإنَّ الحقَّ هو المتعيِّن للتصديق، وحَقِّيَّتُه يستلزم موافقتَه إياه في العقائد وأصول الأحكام، وكونُه مصدِّقًا لما تقدمه من الكتب دلالتُه على صدقِها مطلقًا، أو باعتبار أنَّ فيها الوعدَ به، أو يصدِّقُ دعوى[1] الرسالة بإعجازه؛ فإنها بين يديه أيضًا.

وكونه سبحانه خبيرًا بصيرًا بالأمور كلِّها اقتضى الوحيَ إليك بمثل هذا الكتابِ المصدِّق لغيره بإعجازه؛ فإنه لولا نفسُك القدسيَّةُ المبرأةُ من شوائب العيوبِ لما خصَّك به.

و﴿ثُمَّ﴾ في ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا﴾ لتأخير الإيراثِ عن الإيحاء، ولا يخفَى أنَّ المرادَ الحكمُ بالتوريثِ لتأخُّره عن هذا الكلام، أو المرادُ: يورثه، وقد سبَق أنَّ المرادَ أنّه كالإرث لتحقُّقه، أو الإعطاء من غير سؤالٍ وكسبٍ.

والمورَّثون[2]: أمَّةُ محمّد ﷺ، وقيل: المراد الجنس.

والمصطفَون: الأنبياءُ. والاصطفاءُ للنبوة أو للتكليف، وعلى هذا وجه الربط أنَّه لا يقدّم إرسال الرسل إلى الأمَم السابقة، وأنهم كذَّبوا بعد مجيئهم بالمعجزات والزُّبُر والكتاب المنير.

والثَّناءُ على التالين لكتبه العاملين بها بشرائعه.

ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا﴾ بعد المذكورين المصطفَين من عِبادنا، فيكونُ ﴿ٱلَّذِى أَوْحَيْنَآ﴾ إلى آخره معترضًا يؤكِّد الإرسالَ السابقَ، وعلى الأوَّل اصطفاهم على الأمَم، وجعلهم وسطًا شهداءَ عليهم؛ لكونهم أمَّةَ أفضلِ الخَلق، وأنَّ كتابهم أفضلُ الكتُب، وهذه القسمةُ الثلاثيَّة

(١) في الأصل: (الدعوى)، والمثبت من (ح).

(٢) في الأصل: (والموروثون)، والمثبت من (ح) وهو الصواب.

حاصِرة لجميعِ الأقسامِ؛ لأنَّ الذي أُورِث الكتاب إمَّا أن يسعدَ به أوْ لا، والأوَّلُ أن يَنالَ الكمال أوْ لا، قيل: هي كقوله سبحانه: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾ [الواقعة: ٧].

وقد ذُكِر في الأقسام عِشرون وَجهًا، أقواها أكثَرُ مِن عشرة، أولها: أنَّ الظالم أصحابُ المشئَمة، والمقتصِد أصحابُ الميمَنة، والسابقون المقرَّبون، وعلى هذا يعودُ الضمير في ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ إلى العبادِ، ونظيرُه: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٨]، فالسَّابقُ مِنهم، وإن كان من أصحابِ اليمين فالمقتصِد مِنهم، وأمَّا إن كان مِن الضالّين فالظالمُ منهم، وعلى هذا يعودُ الضمير إلى المصطَفَين.

وورد في الخبر أنَّ النبي ﷺ قرأها ثم قال: ((**أما الذين سبقوا فأولئك يدخلون الجنة بغير حسابٍ، وأمَّا الذين اقتصَدوا فأولئك يحاسَبون حسابًا يسيرًا، وأمَّا الذين ظلموا أنفسهم فأولئك يحتبسون في طول المحشر، ثم يتلقاهم الله برحمته، فهم الذين يقولون:** ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾))[(١)].

ورُوِي عنه عليه السلام أنَّ كلَّهم في الجنَّة[(٢)].

وعن ابن عباس رضي الله عنه أن السابق: المؤمن المخلص، والمقتصد: المرائي، والظالم: الكافر بالنعمة لا الجاحد[(٣)]؛ لأنه عليه السلام حكم للثلاثة بدخول الجنة.

وهذه الرواياتُ تُشعر بإطلاقِها على جوازِ مغفرةِ الظالم لنفسِه وإن لم يتُب، وجواز التعذيب قبلَها.

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٧٢٧) من طريق علي بن عبد الله الأزدي عن أبي الدرداء به، قال محققو المسند: "إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين علي بن عبد الله وأبي الدرداء".

(٢) أخرجه أحمد (١١٧٤٥)، وابن جرير (٣٧٦/١٩)، وابن أبي حاتم (١٧٩٨٧)، عن رجل من ثقيف، عن رجل من كنانة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في هذه الآية قال: ((**هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة، وكلهم في الجنة**)). وإسناده ضعيف، قال ابن كثير في تفسيره (٥٤٧/٦): "هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفي إسناده من لم يسم".

(٣) ذكره الثعلبي في الكشف والبيان (١٠٩/٨)، والبغوي في معالم التنزيل (٤٢٢/٦).

ورُوِي أنه عليه السلام قال: ((**سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له**)) رواه عمر رضي الله عنه[1]، وعن عثمان[2] رضي الله عنه: (الأول أهل الجهاد، والثاني أهل الحضر، والثالث أهل البدو)[3]. وقيل: العالم، والمتعلم، والظالم الجاهل. وقيل: الظالم [لنفسه] [4] راجح السيئات، والسابق راجح الحسنات، والمقتصد المتساوي. وقيل: المتوحِّد بلسانه الذي يخالفه جوارحه، والمقتصد الموافق له بالتكليف، والسابق الموحِّد بنسبته التوحيد عن التوحيد. وقيل: الأوّل مرتكِب الكبيرة، والثاني الصغيرة، والثالث المعصُوم. وقيل: الجاهل والمتعلِّم والعالم، أو المصرُّ والنادِم التائب ومقبول التوبة، أو الذي لم يعمل بالكتاب والذي عمل به والذي علم وعمل [به][5] وعلَّم، فهو الكامل المكمِّل. وقيل: القارئ والقارئ العالم به والقارئ العالم به العامل بما فيه.

فالضمير يعودُ على هذا إلى المصطفَين، وذلك إشارة إلى السَّبق بإذنِ الله، والترتيبُ المذكور من تقديم الظالم ثمَّ المقتصدِ حُمِل على الدلالة على كثرةِ الفاسِقين مِنهم، وأن المقتصدِين أقلُّ، والسابقين أقلُّ منهم، وهو أولى من قولهم: تقديمُ الظالم لئلَّا يقنطَ، وتأخير السابق ليكونَ أقربَ إلى الجنات.

---

(١) أخرجه البيهقي في البعث والنشور (٦٥) من طريق ميمون بن سياه عن عمر به، وقال: "فيه إرسال بين ميمون بن سياه وبين عمر رضي الله عنه، ورُوي من وجه آخر غير قويّ عن عمر موقوفًا عليه".

(٢) هو: عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي، أمير المؤمنين، وثالث الخلفاء الراشدين، يكنى أبا عبد الله وأبا عمرو، ولد فى السنة السادسة بعد الفيل، هاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، زوجه رسول الله ﷺ ابنته رقية ثم أم كلثوم، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الشورى، وأخبر أن رسول الله ﷺ توفي وهو عنهم راض، بويع بالخلافة بعد الفاروق، وقتل شهيدًا بالمدينة لثمان عشرة أو سبع عشرة خلت من ذ ي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة. ينظر: الاستيعاب ١٠٣٧/٣.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه ، كما في الدر المنثور (٢٩٠/١٢).

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو ثابت في (ح).

(٥) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو ثابت في (ح).

وجعلت ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٍ ﴾ بدلًا من ﴿ ٱلۡفَضۡلُ ﴾ وهو[1] السبق بالخيرات باعتبار أنَّ سببَ الثواب كأنَّه نفسُ الثواب، و ﴿ يَدۡخُلُونَهَا ﴾ خبر ﴿ جَنَّٰتُ ﴾.

ويقرأ بالإفراد [2]، كأنها جنَّةٌ خُصَّت بالسابقين، وبنصب جنات [3] على إضمار يدخلون، و ﴿ يُدۡخَلُونَ بِهَا ﴾[4] على بناء المفعول، والضمير للكلِّ إن لم يفسَّر الظالم بالكافِر، وإلا فللمُقتصد والسّابق، أو للسابق وحدَه.

و ﴿ يُحَلَّوۡنَ ﴾ تزيينٌ بالحُلِيِّ، يُقال: حليت فهي حال.

و ﴿ أَسَاوِرَ ﴾ جمع أسوِرة، جمعُ سِوار.

و ﴿ وَلُؤۡلُؤٗا ﴾ معطوف على محلِّ ﴿ مِنۡ أَسَاوِرَ ﴾، ويقرأ بتخفيف الهمزة الأولى[5].

و ﴿ مِنۡ ﴾ للتبعيض؛ لأنهم لا يُحلَّون كلَّ سوار، كأنَّه بعضٌ سابِقٌ كسائرِ [6] الأبعاضِ كسبق المِسوَر غيرَه. وتأويلُ اللؤلؤ بذهبٍ على صفائه كفِضَّةٍ في صفاءِ القواريرِ وإن احتمل ففيه بُعدٌ.

﴿ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٞ شَكُورٌ ٣٤ ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ ٣٥ ﴾ [٤٤٢/ب]

---

(١) في الأصل: (هو) بدون الواو، والمثبت من (ح).

(٢) عن الزهري وزر بن حبيش. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص ١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٦).

(٣) عن الجحدري. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٦).

(٤) كذا في الأصل وسائر النسخ، وهو تصحيف، صوابه: ﴿ يُدْخَلُونَهَا ﴾، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: المبسوط يف القراءات العشر (ص٣٦٧).

(٥) ينظر: الكشاف للزمخشري (٦٢٣/٣).

(٦) كذا في الأصل وسائر النسخ، والظاهر أنه تصحيف، صوابه: (لسائر). ينظر: الكشاف للزمخشري (٦٢٣/٣).

لما نالوا جنَّاتِ عدنٍ أثنوا على اللهِ معلِّلين الحمدَ بإذهابِ جميعِ الأحزان؛ لأنه سواء جعل اللام للجنس أو لاستغراقه أفاد العمومَ الإطلاقيَّ أو الاستغراقيَّ، فيشمَل ما قيل: إنه حزن الدنيا أو الآخرة كحزن سوء العاقبة، أو الأعراض والآفات، أو الموت، أو إبليس ووساوسه، أو المعاش، أو زوال النعم، وذلك لحصول كلِّ مطلوب وتحقُّق دوامِه، ويناسب ذلك ما رُوِي عن النبيِّ ﷺ: ((**ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم، ولا في محشرهم، ولا في مسيرهم، وكأني بأهل لا إله إلا الله يخرجون من قبورهم، ينفضون التراب، يقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن**))[1].

فإن قيل: قد سبَق في الفرقِ بين الحزنِ والخوفِ أنَّ الحزنَ إنما هو بسببِ وقوعِ المحذورِ، والخوفَ لترقُّب الوقوع، فهلَّا ذكر الخوفَ، فإنَّ ظاهر الحال يقتضي أولويَّته؟

قلنا: قد سبَق أنَّ الحزن أشدُّ، وأنه مأخوذٌ من الأرض الحزنة، وهي الصّلبَة، ففي ترتُّبه على الحمدِ أبلغُ منه نَظرًا إلى أنَّ النعمةَ في زوالِه أعظمُ، وما يحزن عليه لحصول أسبابِه كالواقعِ.

وذِكرُ الغفورِ والشكورِ مِن مقتضياتِ الكرامةِ، لا سيَّما وقد صدَّر بذكر ﴿رَبَّنَا﴾ الذي إذا طُلِب به أجاب، وسبق الحمد فإنَّ الحامدَ ثابتٌ على حمدِه، والغفورُ ذُكِر أيضًا لما غَفَر لهم في الآخرةِ بما وجدَ من الحمدِ في الدنيا، والشكور إلى ما أعطاهم بحمدهم وكثرة حسناتهم.

﴿ٱلْمُقَامَةِ﴾ بمعنى الإقامة، يُقال: أقمت إقامةً ومُقامةً ومُقامًا، وقيل: موضعُ الأكل والشُّرب، وبالفتح: محلٌّ يُجتَمَع فيه لقطعِ أمرٍ، وهي من أعظمِ السُّرور للدِّلالة على [البقاء][2]، وفيه تعريضٌ بأنَّ الدنيا ليست[1] دار الإقامة، وذلك من عطاياه وأفضالِه، يُقال:

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١/٢٦٦، ١٠/٢٦٥)، من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه، عن بن عمر به. وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال ابن حجر في التقريب (٣٨٦٥): "ضعيف".

(٢) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ح).

لفلانٍ فُضول وفَواضِل على قومِه، وما ذُكِر أنه ليس من الفَضل بمعنى التَّفضُّل فإنَّه تبرُّعٌ، والثوابُ بمنزلة الأجرِ المستحَقِّ، من جملةِ أباطيل المعتزلة، وقد سبق بطلانه في أول الكتاب.

والنَّصَب: الوجَع والتعَب، واللُّغُوب: كلال الجوارح، والنَّصَب قيل: على البدن، والحقُّ أنه للمشقَّة اللاحِقَة بمزاولة الأمرِ، واللُّغوب: ما يلحَقُه الفتور بسبَب النَّصَب، فهو نفسُ المشقَّة، واللغوبُ: كلالٌ يحصُل به.

ويقرأ بالفتح[٢]، وهو اسم ما يَلغب، أو مصدر كالقَبول، أو صفة نحو: موتٌ مائِت.

وتَكرار المسِّ لئلَّا يُتوهَّم أنَّ المراد أنهما لا يجتمعان فيجوزُ فرادَى.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي كُلَّ كَفُورٖ ٣٦ وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ٣٧ ﴾

أي: لا يَقضِي الله عليهم بموتٍ آخَر فيستَريحوا مِنَ العذاب.

ويقرأ: ﴿ فَيَمُوتُونَ ﴾[٣] عطفًا على ﴿ يُقْضَىٰ ﴾، ولا يشكل بقوله سبحانه: ﴿ كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩٧] لجواز دوام الآلام مع خُبُوِّها.

ومثلَ ذلك الجزاءِ يُجزَى كلُّ كفور، وقُرِئ بالنون[٤]، ويقرأ: ﴿ نُجَازِي ﴾[٥].

---

(١) في الأصل: (ليس)، والتصويب من (ح).

(٢) أي: فتح اللام من (لغوب)، وبها قرأ غلي والسلمي وسعيد بن جبير. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٧).

(٣) عن الحسن. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٧).

(٤) قرأ أبو عمرو: ﴿ كَذَٰلِكَ يُجۡزَىٰ كُلُّ كَفُورٖ ﴾، وقرأ الباقون: ﴿ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي كُلَّ كَفُورٖ ﴾. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٣٦٧)

(٥) ينظر: روح المعاني (٢٢/٢٠٠).

فإن قيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ شاملٌ لجميع الكفَرة، فينبغي أن يكونَ التقديرُ: الكفورُ غيرُ الكافِرِ، وكيفَ يُتَصوَّر أن يكونَ عذابُه كعذابِه المذكور؟

قلنا: جاز أن يكونَ المرادُ أنَّ لهم نارَ جهنَّمَ لا غير، ويكفي هذا القدرَ في التَّشبِيه.

و﴿يَصْطَرِخُونَ﴾ معناه: يتصَارخون، وفيه معنى التكلُّف [(١)]؛ لأنّه يفتعلون من الصُّراخ، أي: يكونُ بجُهدٍ وشِدَّة. وذكر ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى﴾ لعله[(٢)] لإظهار الاعتراف والتصريحِ بأنه لم يكن صالحًا، بل على خِلافه، أو المرادُ به صالحًا غير ما اعتقد بإصلاحه، كما حكى عنهم: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

والمرادُ بالتَّعمير هنا إعطاءُ عمُرٍ يتمكَّن المكلَّف فيه عن [(٣)] الاشتغال بما يُصلِح أمرَه، ورُوِي مرفوعًا أنه ستون سنة [(٤)]، وقيل: أربعون، وقيل: ثماني عشرةَ، وسبعَ عشرةَ، وقيل: سبعون نهاية التذكُّر وما بعده الهرَم، وقيل: البلوغ؛ لأنه مبدؤها، وقيل: ما بين العشرين إلى الستين. قيل: هذا توبيخ.

ولقائلٍ أن يقولَ: بل المقتضي لترك الاستجابة أنَّ [(٥)] سببَ عدمِ حصولِ العمَل الصالحِ ما كانوا عليه من الضلالِ، لا بالنَّظر إلى مانعٍ في الهدى [(١)] إلى طريق [(٢)] بدليل

---

(١) في (ج، ح، د): (التكليف).

(٢) في الأصل: (لعل)، والمثبت من (ح)، وهو الأنسب.

(٣) كذا في الأصل وسائر النسخ، ولعل الأنسب: (من).

(٤) أخرج ابن جرير في تفسيره (١٩/٣٨٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣١٨٤)، والطبراني في الكبير (١١/١٧٧)، والبيهقي في الكبرى (٣/٣٧٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: ((**إذا كان يوم القيامة قيل: أين أبناء الستين؟ وهو العمر الذي قال الله**: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾)). قال الطبري: "في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله"، وقال ابن كثير في تفسيره (٦/٥٥٤): "هذا الحديث فيه نظر؛ لحال إبراهيم بن الفضل"، وهو في السلسلة الضعيفة للألباني (٢٥٨٤).

(٥) في الأصل (لأن)، والمثبت من (ح، د)، وهو الأنسب.

﴿وَجَآءَكُمُ﴾؛ فإنه سواء حُمل على الرسول أو العقل أو الشيب [٣]، ونُسب إلى الأكثر [٤]، فإنه لم ينفع. غايةُ ما في الباب مشاهدةُ هذه، وقد ينسى كما نسُوا الميثاق؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٨].

﴿وَجَآءَكُمُ﴾ عطف على ﴿نُعَمِّرْكُم﴾ إذ التقدير: عمَّرناكم وجاءكم النذيرُ.

ويُقرأ: ﴿يَذَّكَّرُ [فِيهِ] مَنِ اذَّكَّرَ﴾[٥]، بإدغام الذال في الدال.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٣٨﴾ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَـٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴿٣٩﴾﴾

يجري مجرى التقرير لكونهم مكذِّبين بالنذر، فإنَّه سبحانه إذا كان عالمًا بغيوبِ السموات والأرض لم يخفَ عليه حالُهم، وكونُه عليمًا بذاتِ الصدور كالدليل عليه؛ لأنَّه إذا علم مضمَرات الصدور وهي أخفَى من كلِّ خفيٍّ [٦] [٤٤٣/أ]، فأولى أن يعلَمَ ما عداها، أو: لا يضمروا[٧] ما يكرهه، أو يعلَم أنَّكم لو أُخرِجتم لعدتم.

---

(١) في (ح، د): (الهادي).

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ.

(٣) في الأصل (السبب)، والمثبت من (ح، د)، وهو الصواب.

(٤) تفسير النذير بالشيب في هذه الآية مرويّ عن ابن عباس وابن عمر وعكرمة وأبي جعفر الباقر وقتادة وسفيان بن عيينة ووكيع والحسين بن الفضل وغيرهم. ينظر: زاد المسير (٦/٤٩٤)، الجامع لأحكام القرآن (١٧/٣٩٠)، تفسير ابن كثير (٦/٥٥٦).

(٥) في الأصل وسائر النسخ: (تذكر من اذكر)، والتصويب من المصادر، وهي قراءة ابن مسعود والأعمش. ينظر: شواذ ابن خالويه (ص١٢٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٧).

(٦) في (ح): (من كل شيء).

(٧) كذا العبارة في الأصل وسائر النسخ، والأنسب للسياق: (لا تضمروا).

و(ذات): تأنيثُ (ذو) في نحو قول أبي بكر ﷺ: (ذو بطن خارجة جارية)[1]، أي: ما في بطنها، ومثلُه:

ذا إنائِك أجمَعا[2]

أي: ما فيه من الشرابِ، وهما يَصحبان البطنَ والإناءَ، كما يصحَبُ المضمراتُ الصدورَ.

وجَعلُه سبحانه الإنسانَ خلائفَ فيه تقريعٌ لهم على الكفرِ؛ فإنَّ مجازاةَ الإحسان الذي التسليطُ على الأرضِ وما فيها من الحيوانِ والنباتِ والمعادنِ والانتفاعُ بمنافعِها التي لا يمكِن إحصاؤها ينبغي أن يُجازَى بالشكر، فكيف وقد قابَلوها بنهايةِ الكفرانِ وغاية الطُّغيان؟! فحقيقٌ أن يختصَّ وبالُ صنيعهم من سلبِ النِّعَم والتبديل بالنِّقَم بأنفسهم، وهو كذلك، فإنَّه لا يزيدُهم كفرُهم عندَ الله إلا المقتَ الذي هو أشدُّ البغضِ؛ ولهذا يُقال لمن نكَح امرأةَ ابنه: مَقتيٌّ.

والخطابُ يعمُّ كلَّ الأممِ وإن قيل باختصاصِه بأمَّة محمَّد ﷺ، وعلى الأوَّل يكون كخلافَةِ آدمَ عليه السلام.

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴿٤٠﴾ ﴾

أي: أَخبروني عمَّا اتَّخذتُموهم آلهةً دونَ الله، أَروني هل قدَروا على خَلقِ شيءٍ، أم استحقُّوا مع الله مشاركَةً في إيجادِ السَّموات، أم لهم كتابٌ مِن عندِ الله دالٌّ على

(١) رواه مالك في الموطأ (١٤٣٨)، وعبد الرزاق في المصنف (١٦٥٠٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٥٧/٦)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: يا أبت، والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟ فقال أبو بكر: (ذو بطن بنت خارجة أراها جارية).

(٢) جزء من عجز بيت لحريث الطائي، وتمامه:

إذا قال قَدني قلتُ بالله حَلفةً *** لتُغني عنّي ذا إنائك أجمعَا

ينظر: أساس البلاغة (ص ٣٧٧).

استحقاقهم الألوهيَّةَ، وعلى هذا يكونون على برهانٍ دالٍّ على صحَّة دَعوتهم، وهو ذلك الكتاب.

وهذا التقريرُ يقتضِي عَودَ الضمير إلى آلهَتِهم، ويجوزُ أن يكونَ ضميرُ ﴿ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ للمشركين، نحو: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢١]، ثمَّ أضربَ سبحانه عن تلك التقديرات إلى المحقَّق مِنهم، وهو أنَّ بعضَهم -وهم الرُّؤَساء- يَعِدون الأتباعَ غرورًا وباطلًا بأنَّ تلك الآلهةَ تشفَع لهم عندَ الله، والحاصلُ أنَّ مَنشأ كفرِهم محضُ التَّقليد[(١)].

﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾

لما بيَّن عجزَهم ذكَر كمالَ قُدرته في حفظِ السماواتِ والأرضِ من الزوالِ.

و﴿أَن تَزُولَا﴾ علَّةُ الإمساك، أي: كراهةَ الزوالِ، أي: مقتضَى شِركِهم زوالُها، نحو: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [مريم: ٩٠]، وإن زالتا ما أمسَكَهما أحدٌ من بَعد الزوالِ، أو بَعد الإمساكِ، أو أنَّه لم يُمكِن [(٢)] لغيرهما[(٣)] إعادتُهما إلى [(٤)] ما كانتَا عليه، ولعلَّ ذلك للإشارةِ إلى بيانِ حاجةِ الممكِن إلى المؤثِّر حالةَ البقاءِ.

والوصفُ بالحِلم والغُفران لبيانِ أنَّه لولا تركُه المعاجلةَ بالعُقوبة والتجاوُزُ عن الذنوب بالاستغفار لزالَتا.

﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جوابُ القسَم المستفادِ مِن و ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾، وقد سدَّ مسَدَّ جواب الشَّرط والقَسَم، وَ﴿مِنْ﴾ الأولى زائِدة، والثانيةُ للابتِداء.

---

(١) في الأصل: (التقدير)، وهو تصحيف، والتصويب من (ح).

(٢) في الأصل: (لم يَكن)، والمثبت من (ح، د)، وهو الأنسب.

(٣) كذا في الأصل وفي سائر النسخ، ولعله تصحيف، صوابه: (لغيره).

(٤) في (ح، د): (على).

﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾ ﴾

نزَل في قريشٍ، فإنهم لما سمِعوا تكذيبَ الأمم كاليهودِ والنصارى رسلَهم لعنُوهم وقالوا: لو بُعِث إلينا رسولٌ لنكونَنَّ أهدَى مِن بَعض الأمَم [1]، ومن واحدة كاليهود والنصارى وغيرهم، أو من الأمة التي يُقال لها: إحدى الأمم من جهة أفضلِّيتها في الهدى، فلمَّا جاءهم محمَّد ما جاء مجيئه[2] عليه السلام إلّا تباعدًا عن الحقِّ ونفورًا عنه.

وإسنادُ الزيادة إلى المجيءِ مجازٌ باعتبار أنَّه السببُ في نفور أنفسِهم من الحقِّ، نحو: ﴿ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا ﴾ [التوبة: ١٢٥].

و﴿ ٱسْتِكْبَارًا ﴾ إمَّا بدل مِن ﴿ نُفُورًا ﴾، أو علَّة له، أي: ما نفروا إلا للاستكبار، أو حال بمعنى: ما زادهم إلا نفورًا حالَ كونهم مستكبِرين.

﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ بالنَّصب عطفٌ عليه، فالتّقدير: ماكرين أي: بالنبيِّ عليه السلام والمؤمنين، أو عطفٌ على ﴿ نُفُورًا ﴾، وأصلُه ومكروا المكرَ السيِّئَ، ثمّ مكرَ السيِّئِ، فخُفِّف بالإضافة.

ومعنى ﴿ يَحِيقُ ﴾: يُحيط. ويقرأ بالنصب[3]، والفاعلُ الله، كما فعل بهم يومَ بدر.

---

(١) أخرج ابن أبي حاتم -كما في الدر المنثور (٣٠٩/١٢)- عن أبي هلال أنّه بلغه أنَّ قريشًا كانت تقول: لو أن الله بعث فينا نبيًّا ما كانت أمَّة من الأمم أطوعَ لخالقها ولا أسمع لنبيِّها ولا أشدَّ تمسُّكا بكتابها منا، فأنزل الله: ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الصافات: ١٦٨]، و﴿ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ﴾.

(٢) كذا العبارة في الأصل وفي سائر النسخ، ولعله تصحيف، صوابه: (ما زادهم مجيئه).

(٣) أي: ﴿ وَلَا يُحِيقُ المَكْرَ السَّيِّئَ ﴾، وهي قراءة زيد بن عليّ. ينظر: شواذ القراءات للكرماني.

وقد نهى النبيُّ ﷺ عن المكر وإعانةِ الماكر؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾.

ولاستثقال الحركات[1] مع الياء والهمزة تقرأ بإسكان الهمزة[2]، واعتُذِر عنها بأنَّه يجوز أن يحسب الراوي الاختلاسَ أو الوقفةَ الخفيفةَ سكونًا. ويقرأ: ﴿مَكْرًا سَيِّئًا﴾[3]. وفُسِّر المكر بإجماعهم[4] في دار النَّدوة.

﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾

أي: لا ينتظِرون إلا إنزالَ العذابِ بتكذيبِهم، فهي سنّةُ الأممِ الماضيَة، وعبّر عن استعجالهم إياها من فساد اعتقادهم بالانتظار، وهذه العادةُ الإلهية، وهي إنزالُ العذابِ بالمكذِّبين، لا تبديلَ لها [٤٤٣/ب] ولا تحويلَ، فهي واقعةٌ لا محالةَ.

وإضافةُ السُّنّة إلى الأوَّلين إضافةُ المصدر إلى المفعولِ، أو إلى الفاعِل المضمَر.

والمخاطَب بـ﴿تَجِدَ﴾ إمّا النبيُّ ﷺ، أو كلُّ سامع.

ومسيرُهم في المتاجِر إلى العراق واليمنِ والشام، ومشاهدتُهم آثارَ هلاكِ الأوَّلين شاهدة، الذين كانوا أشدَّ منهم يعني أهلَ مكة على ذلك، ومما يدلُّ على إمكان الوقوعِ أنَّ الله

---

(١) في (ح، د): (الحركة).

(٢) قرأ بها حمزة والأعمش، ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٩٦/١٧). وقال القرطبي: " وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحله يقرأ بهذا ، قال: إنما كان يقف عليه فغلط من أدى عنه".

(٣) عن ابن مسعود وعلي. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٩٧).

(٤) في الأصل: (إجماعهم)، والمثبت من (ج)، وهو الأنسب.

سبحانه لا يُعجِزه، بمعنى: لا يَفوتُه شيءٌ، ولا يسبِقه أحدٌ، وكيف يُعجزونه؟! وأكَّد ذلك بأنَّه سبحانه عليمٌ بأفعالهم، قديرٌ على إهلاكهم.

﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا ﴿٤٥﴾﴾

أي: لو يؤاخذ [1] الله [الناس] [2] بشؤم ظُلمهم ما ترك على ظهر الأرض إنسانًا، أو مطلَقَ الدواب. والأرض وإن لم يسبق لكن الدبيب يدلُّ عليه، ويقول العرب: ما على ظهرها أحدٌ أحبّ إليَّ، وأيضًا الدَّبيب لا يكونُ إلَّا عليها، وذكر الظَّهر مع أنَّ ما عليه الخلق وجهُها؛ لأنها باعتبار أن يكونَ الأثقالُ عليها كالدَّابة الحامِلة لها، وأيضًا الظهرُ والظاهِر من باب واحدٍ، فوجهُ الأرض ظهرٌ؛ لأنَّه هو الظاهِر، ويسمَّى وجهًا لمواجَهَتها الخلقَ.

ثمَّ الهلاكُ قد يكونُ بسببِ انقطاعِ المطر، عن ابن مسعود [3] ﷺ: (كاد الجُعَل يعذب بذنب ابن آدم، والضبُّ يموت هزالًا في جُحره بذنب ابن آدم)[4].

وقيل: المرادُ الدوابُّ النافعةُ له، فيزيلُها الله تعالى لأنَّها من النِّعَم.

---

(١) في الأصل: (واخذ).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وهو ثابت في (ج).

(٣) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ، حليف بني زهرة ، كان إسلامه قديما في أول الإسلام ، شهد بدرًا والحديبية ، وهاجر الهجرتين ، وبعثه عمر ﷺ إلى الكوفة مع عمار بن ياسر ﷺ، وقال فيه عمر: كنيف ملئ علمًا، ومات ﷺ بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ، ودفن بالبقيع، وكان يوم توفي ابن بضع وستين سنة. ينظر: الاستيعاب ٣/٩٩٢.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٥٧٠٧)، وابن جرير في تفسيره (١٤/٢٦٠)، والبيهقي في الشعب (٧٤٧٨)، عن ابن مسعود ﷺ بشطره الأول فقط: (كاد الجُعل أن يعذَّب في جحره بذنب ابن آدم)، وصححه الحاكم (٣٦٠٢)، ووافقه الذهبي. وأما الشطر الثاني فأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات (٢٦٨) عن أنس بن مالك ﷺ موقوفًا عليه.

والأجَلُ ما قُدِّر لكلِّ أمَّة، أو يومُ القيامة.

وفائدةُ كونِه سبحانه بصيرًا بعبادِه أنَّه يجازيهم على أفعالهم، ولعلَّه يدفَع العذابَ عن غيرِ مستحِقِّه وإن هلك كما قال تعالى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، فيكونُ تقريبًا إلى رحمته، والله أعلم.